﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ ٤١﴾ [الزمر: 41]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

ما على الرّسول ﷺ إلّا البلاغُ ويتحمّلُ المشركون عواقبَ اختيارهم

أخبرتِ الآيةُ السّابقةُ أنّه مع الوقتِ سوف يثبُتُ مَنِ الذي سيواجه العذابَ نتيجةَ أفعاله؟! فأظهرتِ التّحدّيَ الصّريحَ للمشركين بأنّ عليهم الاستمرارَ في طريقهم إذا كانوا يعتقدون صحّتَه، وهنا في هذه الآية أوضح أنّ النّبيَّ ﷺ سيستمرّ في تبليغ رسالته، فالكتابُ ينزلُ عليه، وهو ملتزِمٌ بإبلاغه، وليس وكيلًا على أحدٍ فيما يختار منَ الهدى أوِ الضّلال، فقرّر في الآية السّابقة تفويضَهم إلى انتهاج ما يقتنعون به، لأنّهم مسؤولون عن عواقب اختيارهم، وحدّد هنا في هذه الآية مسؤوليّةَ الرّسول تجاهَهم، وما يجبُ عليه من أداء البلاغ، وما لا دخْلَ له فيه من تحمّل شيءٍ عنهم فيما اختاروا وأرادوا.

حُسنُ الأداءِ يوجبُ التّسليةَ والرّضاء

فارتباطُ هذه الآية بما قبْلَها هوَ أنّه لمّا بيّن حالَ الكُفّار بأنّهم مَجزيّون في الدّارَيْن بيَّن اللّه تَعالى في هذه الآية أنّ إنزالَه القُرآنَ على رسوله الكريم للتّبليغ وقد أدّى ﷺ ما كُلِّف به فكُفرُهم لا يضرُّ غيرَهم؛ ففيه تسليةٌ له ﷺ بهذا الطّريق إثرَ تسليته بكونِه منصورًا عليهم في الدّارَيْن[1]. أي: "لمّا تجلّت عرائسُ هذه المعاني آخذةً بالألباب، ولمعت سيوفُ تلك المباني منَ المثاني قاطعةً الرّقابَ، وختمَها بما ختم من صادع الإرهاب، أنتجتْ ولا بدَّ قولَهُ مُعلّلاً لإتيان ما توعّدهم به مؤكّدًا لِما لهم منَ الإنكار لمضمون هذا الإخبار: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا﴾"[2].

(1) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على تفسير البيضاوي: 16/ 535.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 515.

وفيه تسليةٌ له ﷺ من حيث كونُه يعظمُ عليه عدمُ إيمانهم ورجوعِهم إلى ما أنزل الله تعالى عليه، فأخبره بإنزال القرآنِ عليه[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بِوَكِيلٍ﴾: (وكل) أصلٌ يدلّ على الاعتماد على غيرِك في أمرك[2]. والوَكيلُ فعيلٌ بمعنى المفعولِ، أي: بِموَكَّلٍ عليهم، وحافظٍ لهم[3]. والمعنى هنا: وما أنت بمسؤولٍ عنهم فيما اختاروا منَ الهداية أوِ الغَواية، ولستَ حافظًا لهم من عاقبة السّوء إنْ ضلّوا، ولا متحمِّلًا عنهم مصيرَهم إنِ اهتدوا أو ضلّوا.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

افتُتحتِ الآيةُ الكريمةُ بتّأكيد أنّ الله ﷻ هو الذي أنزل القرآنَ على النّبيّ ﷺ، وأنّ هذا الكتاب نزل ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ بما ينبّهُ على أنّ القرآن هو حقٌّ خالصٌ وهدىً للنّاس، وأنّ المؤمِن به أبْعدُ ما يكون عنِ الضّلال والباطل. ثمّ بيّنتِ الآيةُ أنّ الهداية مسؤوليّةٌ فرديّة؛ فمن يهتدي فإنّما يهتدي لنفع نفسِه، أي: إنّ الشّخصَ هو الذي يختار الطّريقَ الصّحيحَ لنفسه ولا يجني ثمارَه إلّا هو. وفي المُقابِل: مَنْ يَضلُّ فإنّما يَضلُّ على نفسه أيضًا، وهذا تقريرٌ أنّ الضّلال لا يعود إلّا بالضّرر على الضّالّ. ثمّ تنفي الآيةُ ولايةَ رسوله عليهم أو مسؤوليّتَه عنهم فيما يختارونه منَ الهدى أوِ الضّلال، فتوضّحُ أنّ النّبيّ ﷺ ليس وكيلاً أو مسؤولاً عنِ اختيار النّاس في إيمانهم أو كفرهم، بل عليه – فقط – أن يبلّغ ويبيّنَ. فالنّاسُ مسؤولون عن أفعالهم وما اختاروا، وليس على النّبيّ حسابُهم إنِ اختاروا الضلّال، فإنّما يُسئَل عن بلاغِه فقط[4].

الهدايةُ مسؤوليّةٌ فرديّةٌ وما الرّسولُ إلّا مُنذرٌ ومُبلّغٌ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 206.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وكل).
(3) الراغب، المفردات: (وكل).
(4) القنوجي، فتح البيان: 12/ 120، والسَّعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 725، والجزائري، أيسر التفاسير: 4/ 491.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

موقعُ جملة: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا﴾ ممّا قبلها:

تعليلُ الوعيدِ بالعذاب بذِكْرِ التّنزيل

جملةُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ تعليليةٌ للأمر المُفتَتح به الوعيدُ في قوله: ﴿ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٣٩ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ ٤٠﴾ [الزمر: 39 - 40]، أي: ذلك التّحدّي والوعيدُ لكم كذلك؛ لإنّا أنزلنا عليك الكتابَ للنّاس بالحقّ، وهم قد عارضوا وعاندوا، ومعنى التّعليل بجملة الإنزال: أي: لِأجل نزولِ الكتاب عليك هدايةً للنّاس، استحقّ الإنذارَ بالوعيد مَن تجافَى وأعرضَ من قومه[1].

نكتةُ تصديرِ الجملة بالتّأكيد:

التّوكيدُ لدحضِ الاستبعاد وتثبيتِ الحقيقة

صُدّرت جملةُ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ بحرف التّوكيد: (إنّ)، وجاءتْ مُستَهَلّةً بنون الجلالة المعظِّمة: (نا)؛ ليتأكّد الاحتجاجُ عليهم بعد وعيدهم. ولتحقيق مضمونِ الجملة؛ لأنّ مضمونَها هو مدارُ الإيمان، وحقيقةُ الغيب، ومَرجِعُ الرّسول في كلّ احتجاجٍ ومواجهة، ووعدٍ ووعيد، فلمّا كانت تلك الجملةُ تعليلًا لِما قبْلها مِنَ الوعيد والتّحدّي، أُكِّدتْ؛ لدفْع استبعادِهم ذلك، فهم يستبعدون الوعيدَ؛ لاستبعادهم الرّسالةَ والتّنزيلَ، فكان في التّأكيد طرْقٌ لأسماعِهم، وتقريرٌ لِخلاف مُعتقَدِهم، وإشفاقٌ عليهم لاستمالةِ قلوبهم، فإنّ مَنْ ترتجي الخيرَ له، فإنّك تؤكِّدُ له سببَ نجاتِه، وحصولِ الخيريّة له. وفي توكيد الجملة تثبيتٌ للمؤمن، وشفاءٌ للمُرتاب منَ الرّيْب. ومن مُسوّغات التّوكيد تعظيمُ شأن التّنزيل؛ ولذلك اقترن بضمير العظَمة والجلالِ. ومن مُسوّغات التّوكيد: تحقيقُ الإيمان بالتّنزيل في القلوب، وتعظيمُ شأن الإيمان بالغيب؛ لأنّ القرآن هو مجْمَعُ الإيمان بالغيب ومرجِعُه، ونزولُ القرآن نفْسُه غيْب، وأمّا القرآن نفسُه فمشهودٌ.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 515، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 21.

نكتةُ التّعبير بضمير الفاعلِ الجَمعيّ:

الإسنادُ إلى نون العظمةِ يدلّ على نفاذ الفعل وشدّةِ تحقُّقه

عُبِّر بضمير الفاعل للجمْع في قوله: ﴿أَنزَلْنَا﴾ تعظيمًا للفاعل ﷻ سبحانه بما له تعالى من باهر العظَمة ونافذِ الكلمة، وفي إسناد الفِعل إلى ضمير العظَمة تعظيمٌ لِلفعل؛ إذِ الإنزالُ المذكورُ من خصائص الألوهيّة، فلا يقدرُ عليه إلّا اللّه، وما كان كذلك كان فِعلًا فذًّا فريدًا، فيحتاجُ إلى عظمةٍ في القُدرة عليه، بل إلى قدرةٍ فريدةٍ وحيدة، وهي قدرةُ خالقِ القُدَر ﷻ، ولذلك جُمع الضّميرُ؛ لأنّ فِعلَ اللّهِ غالبٌ أفعالَ كلِّ فِعلٍ سِواه، وقاهرٌ عليها، فكان فِعلًا جمعيًّا في عظَمةِ نَفاذِه وشدّة تحقّقه، وفِعلا فرديًّا؛ لصدوره عن الواحد الأحد، الفرد الصمد[1].

نكتةُ تعديةِ الإنزالِ بحرف الاستعلاءِ:

الاستعلاءُ في الإنزال علامةُ الهيمنةِ والوقايةِ

التّعديةُ بحرف الاستعلاء في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أفاد أنّ الكتابَ تمكّن من نفْسِه ﷺ حتّى أُشرِبَ به قلبُه، فهو كنايةٌ عنِ استحواذ التّنزيل عليه حتّى صارَ الكتابُ مَظَلَّتَه التي يَنضوي تحتَها، وتستعلي عليه بالعصمة والسّلام، ولا يخفى ما يفيده ذلك من معنى الوقايةِ التّامّةِ، والرّعاية الدّائمة، مع خضوعه ﷺ لمرجعيّة التّنزيل وعدمِ الخروج عن مداره، فالنّبيّ ﷺ مُحصَّنٌ بإنزال الكتاب عليه، مأمونٌ به، مسعودٌ بأنّ عُلوَّه في الحياةِ الكتابُ، فلا علوَّ آخَرَ لشيءٍ ولا لأحدٍ عليه، والكتابُ هو سماءُ حياته، التي لا يخرجُ عنها، ولا تَقْصُر عنه، ولا يستطيع أحدٌ أنْ يتفوّق عليه في وجودها؛ لأنّ فوقيّة الكتاب تحولُ عن ذلك، وتمنعُ منه[2].

نكتةُ العُدول عنِ التّعدية بـ(إلى):

لم يَقُلْ في السّياق الكريم: (أنزلنا إليك) كما في مواضعَ أخرى؛

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 515.

(2) ابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 287.

بل عدَّى الإنزالَ هنا بحرف الاستعلاء، ونكتةُ ذلك: كراهةُ التَّكرار، فإنّه في أوّل السّورة عدّاه بحرف الغاية، فقال: ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الزمر: 2]. فاقتضى هنا تعديتَه بحرف الاستعلاء: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾؛ زيادةً في المعنى، فقوله: ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الزمر: 2] إخبارٌ عن أنّ الرّسول هو غايةُ الإنزال، وقولُه: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ إخبارٌ عن كيفيّة ذلك الإنزال في التحامه مع تلك الغاية، فأخبرَ بذلك أنّ الكتابَ مبلغُ انتهائِه الذي وصل إليه هو الرّسولُ ﷺ، وأنّه وصلَ إليه، وصولَ المُستعلي عليه. فالتّعديةُ بـ(إلى) بيّنتْ غايةَ الإنزال، والتّعديةُ بـ(على) بيّنتْ كيفيّتَه مع تلك الغاية[1]. وناسبَ التّعديةَ بـ﴿عَلَيْكَ﴾ في هذا الموضع؛ لأنّه لمّا كان في قوله: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ﴾ [الزمر: 39] تمكّنٌ منَ المحاججةِ والتّحدّي لهم، أخبر بعدَه أنّه ﷺ متمكّنٌ في ذلك بتمكّنِ الكتاب منه، ولذا عدّى الإنزالَ بحرف الاستعلاء؛ ليفيدَ ذلك المعنى.

العدول في التّعدية لإثراء المعنى وتجنّبِ التّكرار

وفي تعدية الفعلِ ﴿أَنزَلْنَا﴾ بحرف الجرّ (على) إشارةٌ إلى عُلوّ المُتنزَّل الذي نزل منه القرآنُ على رسول الله، وأنّه منَ الله ربِّ العالمين، القائمِ بسلطانه على هذه الوجوه[2].

ما نزلَ منَ العليِّ على النّبيّ عظيمُ المنزلة

نكتةُ تقديم الجارِّ والمجرور على مُتعلَّقِه:

قُدِّم الجارُّ والمجرور على المُتعلَّق في قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ولم يُقلْ: (أنزلنا الكتاب عليك)؛ لإفادة الاختصاص والحصر؛ أيْ: أنزلناه عليك خاصّةً؛ لا على غيرك من أهل هذا الزّمان؛ لأنّك عندنا الخالصُ لنا، دون أهلِ الأرض كلّهم، لم يكن لشيء دوننا فيك حظٌّ[3]. ولا يخفى ما في تقديم شبْهِ الجملة من

تخصيصُ الرّسول ﷺ بالتّنزيل تشريفٌ وتفضيلٌ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 515، وابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 287.
(2) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 12/ 1159.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 515.

تقرير أفضليّة الرّسول ﷺ على سائر الخلْق؛ لاختصاصه بما لم يختصَّ به أحدٌ قبْلَه ولا بعدَه.

معنى (ال) في: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

تحديدُ الكتاب وتعيينُه ترسيخٌ لكماله وشمولِه الخيرَ

(ال) في: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ للعهد، والمرادُ: القرآن المكتوبُ في اللّوح المحفوظِ، "الجامعُ لكلِّ خير؛ لكونِه في غاية الكمال بما دلّ عليه (ال)"[1]. فالعهد عهدٌ حقيقيٌّ، وإنْ أريد الكتابُ الذي سيؤول إلى كتابته بعد نزوله، وهو القرآن الذي نزل مفرّقًا، فالمراد العهدُ المجازيّ؛ لأنّه سمّاه بمعهودٍ سيكون، فهو على عُهدةِ التّصوّر، وقوّةِ التّوقّع، أو باعتبار العهدِ البعضيِّ لا الكُليِّ، أي: الجزءُ الذي نزل حتّى نزولِ هذه السّورة، أي: ما نزل من قبْلُ، حتّى هذه الآية في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ أي: ذلك الجزءُ المعهود الذي نزل، وما يزال يتواتر نزولُ سائرِه.

بلاغةُ المجاز المرسَلِ في إطلاق: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

الكتابُ هو كيانٌ كاملٌ من الأحكام والتّوجيهات الموثوقةِ المعصومةِ المصدرِ

وإطلاقُ لفظ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾، مجازٌ مرسل باعتبار المآل؛ لأنّه نزل متلوًّا لا مكتوبًا، وإنِ اعتُبِر لفظُ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ اسمًا للنّازل المتلوِّ باعتبار ما كان عليه من كتابته كلِّه في اللّوح المحفوظ أو في الصُّحف التي بأيدي الملائكة، فإنّه مجازٌ مرسل باعتبار ما كان، ومجازٌ مرسل لعلاقة الكليّة، فالمُرادُ جميعُ القرآن، ومع ذلك لم ينزل إلّا بعضُ القرآن وقتَ نزولِ هذه الآية، فإنْ أريد بـ﴿أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ تحقيقُ نزوله عليه كلّه باعتبار ما تحقّق في قَدَرِ اللّه وقضائه، فلا مجازَ، وهو كذلك مَجازٌ مُرسلٌ لعلاقة التّعلُّق الاشتقاقيّ، فلفظُ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ مصدرٌ على وزن (فِعال)، والمُراد به المفعولُ؛ أي: المكتوب[2].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 515.

(2) ابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 287.

دلالةُ وزن (فِعال) في: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

مُحتوَى القرآن متآلفٌ نظمًا ومضمونًا

صيغةُ (فِعال) في قوله: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ تدلّ على الامتناع، وعلى قربِ شيء من شيء، وهكذا ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾، فالكتاب يمنعُ التحاقَ ما خرج عنه، عمّا كُتِبَ فيه، وكذا المكتوبُ فيه، فإنّه متقارِبٌ في حروفه وأجزائه منَ الكلمات والتّراكيب والمضامين[1].

معنى اللّام في قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾:

القرآنُ مناطُ المصالح في المعاش والمعاد

اللّام في قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ للعلّة، أي: لأجل النّاس؛ فإنّ إنزالَه مناطُ مصالحهم في معاشهم ومعادهم[2] وسبيلُ هدايتهم إلى الرّشاد وتوجيهِهم إلى السداد.

إجراءُ الكلام على حذف المضاف:

هداية النّاس أولى المنافع

وفي قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ مضافٌ مفهومٌ تُؤذِن به اللّام من مُناسبة المقام، وهو تقديرُ معنى الفائدة والنّفع، أي: أنزلناه لنفْعِ النّاس، أو ممّا يُؤذِن به التّفريعُ في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، أي: أنزلناه لهداية النّاس[3].

معنى (ال) في: ﴿لِلنَّاسِ﴾:

(ال) في قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ للاستغراق، أي: للنّاس عامّةً؛ لأنّ رسالته ﷺ عامّة[4]. والقرآنُ هو خيرُ مُنزَّلٍ منَ الله سبحانه للنّاس جميعًا، ورحمةٌ منزّلةٌ منه سبحانه إليهم، وأنه إذا كان النّبيّ ﷺ هو الذي تلقّى هذه الرّحمةَ من ربّه؛ فإنّ النّاس جميعًا شركاءُ له فيها، ولكلٍّ واحدٍ منهم نصيبُه منها[5].

---

(1) السامرائي، معاني الأبنية، ص: 26.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 55، والقونوي وابن التمجيد، حاشيتان على تفسير البيضاوي: 16/ 535، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 21.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 21.

(4) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 516.

(5) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 12/ 1159.

القرآنُ كلامُ الله تعالى وليس كلامَ رسوله

وفي كون القرآن أنزلَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ سبيلَ هدايةٍ لكلّ مُعاندٍ ومستكبرٍ يأنفُ أن يتفضّل عليه النّبيّ ﷺ بهذا القرآن لظنّهم أنّه قرآنُه، يعطي منه مَن يشاء، ويمنعُ مَن يشاء! فالتّقرّب إلى كتاب الله، ومدُّ وشائج الصّلة به سبيلٌ للوصول إلى حقيقةِ أنّه ليس قرآنَ (محمّد) ﷺ وليس ملكَه؛ وإنّما هو كلامُ الله تعالى إلى عباده، ورحمتُه لخلقه. وما محمّدٌ ﷺ إلا مبلّغٌ ومُنذرٌ، وإنّها لرحمةٌ واسعةٌ لا حدودَ لها، ولكلّ إنسان حظُّه منها[1].

معنى الباء في قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾:

القرآن حقٌّ، وأُنزل لدحض الباطل، وإشاعةِ الحقّ

الباء في قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ للملابسة[2]، أي: ملتبسًا بالحقّ ممازِجًا له، غيرَ منفكٍّ عنه، أوِ الباء سببيّةٌ[3]، أي: بسبب الحقّ أنزلناه، أي: تقريرُ الحقّ كان هو الغايةَ التي لأجلها أنزل الكتابَ. ومعنى الملابسة أولَى؛ لأنّه يُقرّرُ أنّ الكتاب حقٌّ في نفسِه، وأنّه حين نزل، نزل الحقُّ مصحوبًا به، فيدلّ على أنّ الكتاب لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفِه، و"لا يقدرُ الخلقُ على أن يزيحوا معنى من معانيه عن قصده، ولا لفظًا من ألفاظه عن سبيله وحدَه؛ بل هو مُعجزٌ في معانيه – حاضرةً كانت أو غائبةً – ونظومِه، وألفاظه وأسماء سوره وآياته وجميعِ رسومه، فلا بُدَّ من إتيان ما فيه من وعدٍ ووعيدٍ"[4]. ولأنّ معنى الملابسة يستلزم معنى السّببيّة ويدلّ عليه؛ لأنّ الكتاب إذا كان مصحوبًا بالحقّ مُلابسًا له، فإنّه يلزمُ عن ذلك أن يكون مُقرِّرا لِحُجَج الحقِّ مُسبِّبًا لها، فهي تصدرُ عنه. ومن هنا فإنّ معنى الملابسة أدقُّ؛ لأنّ الاستصحاب يدلّ على مجرّد الاقتران، وأمّا المُلابسةُ؛ فتدلّ على الاقتران مع المُداخَلَةِ والمُمازَجة، فكأنّ الحقّ

(1) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 12/ 1160.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 21.
(3) القونوي، حاشية القونوي: 16/ 535.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 516.

أُشرِبَ الكتابُ به، لا مجرّدَ أنّه صاحبَه واقترن به، فالملابسةُ هي مصاحبةٌ خاصّة.

معنى الفاء في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾:

إنـــزالُ الكتاب بالحقّ سبيلُ هدايةِ الخلق

الفاء في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ تفريعيّةٌ[1]؛ لترتيب مدخولِها على ما قبلها، والتّفريعُ أفاد معنى السّببيّة، أي: فبسبب إنزالِ الكتاب بالحقّ، كانت هدايةُ منِ اهتدى لنفسه[2]. وأفاد معنى التّفصيل، أي: أنزلنا الكتابَ لهداية النّاس، وتفصيلُ حالهم بعد إنزاله: منهمُ المهتدي، ومنهمُ الضّالّ[3]. ويصحُّ أن تكون الفاء فصيحةً، عاطفةً مدخولها على محذوفٍ مقدّر، أي: إذا تقرّر إنزالُ الكتاب عليك بالحقّ، فمَنِ اهتدى فلنفسه.

معنى (من) في: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾:

تحديدُ الجزاء خاضعٌ لاختيار العبد

(مَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ شرطيّةٌ أو موصولةٌ، فباعتبارها شرطيّةً، فالفاء في قوله: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ هي الرّابطةُ للجزاءِ بالشّرط، وباعتبارها اسمًا موصولًا، فالفاء لِعطْفِ مدخولها وهو ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ على صِلةِ الموصول في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، أوِ الفاءُ زائدةٌ، لِتأكيدِ إلحاقِ مدخولها: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ بجملةِ الجزاء، لِشبَهِها بها، لِكونِ الموصولِ مُضمَّنًا معنى الشّرط، وباعتبارها زائدةً تكون جملةُ ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ مُستأنفةً ممّا قبلها مع تمامِ المناسبةِ واتّصالِ المعنى[4].

فائدةُ التّعبير بجملة الشّرط:

من صور تحفيز النّفس اقترانُها بوعدٍ يحثُّها على العمل بشرائطه

التّعبير بأسلوب الشّرط في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾، لإظهار الكلام في صورة الوعد، الذي يتحقّقُ باستيفاء شرطِه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 21.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 516.
(3) القونوي، حاشية القونوي: 16/ 535.
(4) السمين، الدر المصون: 6/ 276، ودرويش، إعراب القرآن: 4/ 308، والخطيب، التفصيل: 6/ 261.

منَ العمل، وأكثرُ ما يُحفّز النّفوسَ، ويبعثُها على المَنْشَطِ والتّرقّبِ والجاهزيّةِ في كلّ وقتٍ هو أنْ ترتبِطَ بموعودٍ يَؤزُّها إلى العمل بمقتضاه، والقيامِ بشرطه منَ الهداية والإخلاص.

دلالةُ التّعبير بفعل الشّرط ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾ ماضيًا:

بناءُ التّرغيب والتّرهيب على فعلٍ مُتيقّنِ الحصول أذعى للامتثال

إيرادُ فعل الشّرط ماضيًا في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾؛ لبناء الجوابِ على ما هو متحقِّقٌ، بالغُ التّمكّنِ في اليقين؛ للإشارة إلى أنّ الهداية المُرادةَ هي المتحقِّقةُ بجزمٍ ويقين. فعلى ذلك يكون المرادُ منَ الماضي معنى الاستقبال، أي: (ومن يهتدي)، وإنّما عبّر بالماضي؛ لتنزيل غيرِ المتيقَّن منزلةَ المتيقَّن وغيرِ الواقع منزلةَ الواقع، لإخراجه من حيّز الارتقاب إلى تصويره حاصلًا بالفعل، وفائدةُ ذلك: التّرغيبُ في الهداية، والتّرهيبُ من الضّلال، بجعل فعلَيِ الشّرط: ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾ و﴿ضَلَّ﴾ بمنزلة الواقع بالفعل؛ لينبنيَ التّرغيبُ والتّرهيبُ على متحقِّقٍ حاصلٍ[1]. وأيضًا عبّر بالمضيّ؛ ليدلّ على أنّ ذلك الشّرطَ ممّا يقع دفعةً واحدة، ومرّةً واحدة، فإنّ المقصودَ من قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَمَن ضَلَّ﴾: الهدايةُ العامّةُ بالدّخول في الإسلام، والضّلالُ العامُّ بالكفر، وذلك ممّا يقع دفعةً واحدة، ولذلك عبّر بالمضيّ، ليدلّ على التّحقُّق منَ المرّة الواحدة دون تَكرار[2]، وأيضًا: التّعبيرُ بالماضي هنا؛ لمجيء التّركيبِ على نسَق الأحكامِ الثّابتةِ بالمُشاهدة، والحِكَمِ المُطّردةِ بالتّجربة، كقولهم: (من زرع حصد)، و(من سعى وصَل)، فكذلك (من اهتدى فلنفسه، ومن ضلّ فعليها)[3]. وأيضًا جاء فعلُ ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾ ماضيًا، لإرادة أولئك المخاطَبين بعد نزول الكتاب والمُزامِنُ حالُهم مع نزول هذه الآية، وكانوا فريقين بالفعل، فريقٌ اهتدى، وفريقٌ ضلّ، فبيّنَ ما لكلٍّ منَ الجزاء في جملتَيِ الجواب، في

(1) السامرائي، معاني النحو: 4/ 56.
(2) السامرائي، معاني النحو: 4/ 57، 60.
(3) السامرائي، معاني النحو: 4/ 63.

قوله: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾. وعلى هذا يُراد منَ التّعبير بالماضي الزّمنُ الماضي حقيقةً[1].

عِلّةُ اقترانِ الجواب بالفاء:

الـهـدايـةُ سبيلُ المنفعة

اقترن جوابُ الشّرط بالفاء وجوبًا في قوله: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾؛ لكون الجوابِ جملةً اسميّةً، فلا تصلحُ أن تكون شرطًا، وكلُّ جوابٍ لم يصلح أن يقع موقعَ الشّرط، وجب اقترانُه بالفاء. والفاءُ هنا في الجواب في قوله: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ أفاد بأنّ ما بعدها مُسبَّبٌ عمّا قبْلها[2]. أي: فنفْعُ هدايتِه لنفْسِه. فاهتداؤه سببٌ في منفعتِه نفْسَه. وفي هذا الموضع تحديدًا: ليست هذه مهمّةَ الفاء فقط، بل هي تفيدُ - أيضًا - في تعيين الجزاء، وإيضاحِ المعنى، لأنّ حذفَها يؤدّي إلى الإلباس، وعدمِ اكتمال المعنى؛ لأنّه لو قيل بحذف الفاء: (فمن اهتدى لنفسه)، لكان (لنفسه) متعلِّقًا بـ ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾، وبقي الكلامُ غيرَ تامّ، فلمّا جيء بالفاء، اتّضح القصدُ وتمّ المعنى[3].

معنى اللّام في: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾:

المـآلاتُ حصادُ الأفعال قصدَها العبدُ أو لم يقصِدْها

اللّام في قوله تعالى: ﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ حرفُ اختصاصٍ أفاد معنى المِلْك والاستحقاق، كأنّه قال: الهُدى لَه، كما يُقال: الغلامُ له والعبدُ له، أوِ اللّام للتّعليل، أي: فلأجْلِ نفسِه أي: لِنَفْعِها، أو للعاقبة والصّيروة باعتبار أنّ نَفْع النّفسِ بالهدى أو إضرارَها بالضّلال قد لا يكون غرضًا للفاعل، وهو المُهتدي أوِ الضّالّ، فيكونُ النّفع أوِ الإضرارُ مُترتّبًا عن فعل الفاعل لا مُعلَّلًا به[4].

موقعُ جملةِ ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ ممّا قبْلها:

الـضّـدّ يُـظـهـرُ فضلَه الضدُّ

قوله: ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ معطوفٌ على قولِه: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، وغرضُ

(1) السامرائي، معاني النحو: 4/ 65.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 5/ 111.
(3) السامرائي، معاني النحو: 4/ 106.
(4) الخضري، من أسرار حروف الجر، ص: 217، 259.

الوصل بالواو: استِتْمامُ التّفصيلِ في أحوال النّاس بعد مجيء الحقّ إليهم، فذكَر حالَ المهتدين وما يُقابِلهم من صِنْفِ الضّالّين[1].

بلاغةُ القصر في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾:

عاقبةُ الضّلال تقتصرُ على النّفس

(إنّما) في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ لفظٌ يفيد المبالغةَ والتّأكيد[2]، وينضمّ إليه - هنا - إفادةَ معنى القصر، أي: لا يَقعُ ضررُ الضّالِّ إلّا على نفسِه، وغرضُ مجيء التّركيبِ على طريقةِ القَصر: قطعُ توهّمِ الكافرين أنّهم بإعراضهم يَضرّون الرّسولَ والمؤمنين، بإضعافِهم أو إغاظَتِهم.

معنى (على) في قوله: ﴿عَلَيْهَا﴾:

أثرُ الضّلال على النّفس وخيمٌ

(على) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ للاستعلاء المجازي، وفي التّعبير به في جانب الضّلالِ، تصويرُ معنى الخصومةِ بين الضّالّ ونفْسِه، كأنّه بضلالِه قدِ استعلى على نفْسِه بالخصومةِ فأوْبَقَها وأرداها بضلاله، فكان بذلك هو عليها، وكانت هي تحتَه مهزومةً مقهورة[3].

بلاغةُ الاستعارة في جملة الضّلال:

الضّالُّ مستغدٍ لنفسه مُمكّنٌ للزّيغ منه

وفي التّركيب: استعارةٌ تمثيليّةٌ، بتشبيه حال الضّالّ مع نفسِه، بحال من استعدى نفْسَه فهزَمَها بضلاله وأمْكَن منها به، وفي ذلك تشبيهٌ للضّلال بأداةٍ مؤذيةٍ أمْكَنَها في نفسِه؛ للاعتداء والإيذاء، فصارت ثابتةً عليها، كما يثبتُ السّلاح القاتلُ على رقبة الضّحيّة فيحزُّها، وذلك استعارةٌ مكنيّة، كأنّه قيل: (فإنّما يضلّ بضلاله على نفْسه، فيفتِك بها بالضّلال فتْكَ السّلاحِ بمن أصابه).

(1) صافي، الجدول: 12/ 189.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/ 500.
(3) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 10/ 6261.

بلاغةُ المقابلة في الآية:

بأضدادِها تتَمايَزُ الأشياءُ

بين قوله تعالى: ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾، و﴿ضَلَّ﴾، و﴿يَضِلُّ﴾، و﴿فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾، و﴿عَلَيۡهَاۖ﴾ طِباقٌ سيقَ لِلمُفاصَلةِ والمُفاضَلة بين الحال وضدّه، لِتَتَمايَزَ الأحوالُ وعواقِبُها بين الفريقين، فبالأضدادِ تتمايزُ الأشياءُ، ونكتةُ سَوْقِ الكلامِ على أسلوب الطّباق: استيفاءُ البيان وإقامةُ الحجّة التي تقطع الأعذارَ بأخصر عبارةٍ وأتمِّ توصيف. وبين مجموع التّركيب في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ مع تركيب: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾ مُقابلةٌ بديعة تَصوغُ التّركيبَين مَصاغَ الأمثال السّائرة والقوانين المُطَّردةِ المُحكَمَة[1].

نكتةُ تقديمِ الهداية على الضّلال:

الـهـدايـةُ هي أصلُ الفطرة

قدّم الهدايةَ على الضّلال في الجملتَين الشّرطيتَين في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، وقولِه: ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ ابتداءً بأصل الفطرة، وهو الهداية، فإنّ ابنَ آدم خُلِقَ مَهديًّا، ثمّ اجتالته الشّياطينُ، وأصلُ الفِطرة هو الأسبقُ في الوجود، فاستحقّ التّقديمَ، وللتّنبيه على أنّ الضّلال عرَضٌ طارئ، فلا ينبغي أنْ يُغَيِّرَ به العبدُ فِطرتَه، فيجعلَه مُستحكِمًا مُستَبِدًّا، بعدما كان عرَضًا لا يتماسَك.

بلاغةُ الحذف التّقابليّ في القصر:

ما كان مفهومًا فقد أغنى عنِ الذّكر

في قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ ورد معناه على القصر، ولفظُه على غير القصر؛ للنّكتة السّابقة، فحُذفت أداةُ القصر في أحد المتقابلين دون الآخر؛ لورود الآية على خطاب الرّسول، فلا حاجةَ أن يَمُنّ ويفتخِر عليهم باهتدائهم، فلم يَذكر أداةَ القصر؛ لانفهامِه بالمُقابلة، في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾، ولكونها مذكورةً في موضعٍ آخرَ[2].

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/ 147.
(2) القونوي، حاشية القونوي: 16/ 335.

نكتةُ اطّرادِ القصر في جانب الضّلال:

مواطنُ الضّرر أولى بالتّنبيه عليها من مواطن النّفع

في مواضع: يونس، والنّمل، وسبأ، والزّمر، جاء التّعبيرُ في جانب الضّلال على طريقة القصر، ففي يونس: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾ [يونس: 108]، وفي النّمل: ﴿وَمَن ضَلَّ فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ٩٢﴾ [النمل: 92]، وفي سبأ: ﴿إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ﴾ [سبأ: 50]، وفي الزمر: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾، ذلك أنّ الضّلال خلافُ الأصل والفِطرة كما مَرّ، وما كان كذلك كان التّفجّعُ فيه أوجبَ، والحرصُ عليه أظهرَ، والأسفُ فيه أمْكَنَ، فجاء القصر مطّردًا في جانب الضّلال؛ لإظهار أسَفِ الرّسول عليهم إنْ هم ضلّوا، والذي يأسَفُ لشيءٍ يُبالِغُ في توكيده والتّحذيرِ منه، فكان القصرُ هنا في جانب الضّلال قصرَ قلبٍ؛ لتوكيدِ وتقريرِ خِلاف ما يعتقده الضّالّ المُخاطَبُ منَ الأمْنِ، وعدمِ الاكتراث، والجهلِ بمغارم الضّلال، وأنّه بمبْعَدَةٍ عن تلك المغارم، ولتقرير خِلاف ما قد يظنّه المُخاطَبون من عدم حِرصِ النّبيّ عليهم وإشفاقِه لحالهم أن يَرجِع ضلالُهم على أنفسِهم، فجاء بأسلوب القصر؛ ليدلّ به على أنّه ﷺ أشدُّ تكلّفًا وحرصًا على البيان والبلاغ في الحال التي تضرُّهم، أكثرَ منه في الحال التي تنفعُهم[1].

موقعُ جملةِ الفاصلة:

الرّسولُ ﷺ ناصِحٌ لا ضامِنٌ ومُبَلِّغٌ لا وكيلٌ

قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ معطوفةٌ على جملة ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، والعطفُ لإتمام التّفريع الحاصل في جملتَي التّفصيل ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾، و﴿وَمَن ضَلَّ﴾؛ لأنّه إذا كان اهتداءُ المهتدي لنفسِه، وضلالُ الضّالّ على نفسِه، تحقّقَ أنّ النبيّ ﷺ غيرُ مأمورٍ منَ اللّهِ بأكثرَ منَ التّبليغِ، وأنّه لا نفعَ لنفسِه في اهتدائِهم، ولا يَضرّه ضلالُهم، ويصحُّ توجيهُ الواوِ إلى معنى الاستئناف، باعتبار أنّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 22.

جملة الفاصلة تأسيسٌ لبيانِ وظيفةِ الرّسولِ فيهم، وأنّها مُحدِّدَةٌ لِغاية عمَلِه فيهم، وهي النُّصحُ والتّبليغ فقط، فليس وكيلًا عنهم أو ضامِنًا لهم[1]. "فإنَّ الرّسالة إليهم لإقامة الحُجّة لا لقدرة الرّسول على هدايتهم ولا لعجز المُرسل عن ذلك"[2].

فائدةُ التّعبير بالجملة الاسميّة:

التّعبير بالجملة الاسميّة المنفيّة في جملة الفاصلة أفاد دوامَ الحكْم المنفيِّ المذكور، وهو نفيُ وكالتِه ﷺ عنهم في أمر الاهتداء أوِ الضّلال فهم مالِكون لأمْرِهم مُختارون لِما يَتحمّلون عاقِبتَه وحدَهم[3].

كلٌّ مسؤولٌ عن نفسِه، فلا تُغْني نفسٌ عن نفْسٍ شيئًا

نكتةُ تقديمِ شبه الجملة ﴿عَلَيْهِم﴾:

الغرضُ من تقديم قولِه: ﴿عَلَيْهِم﴾ على قوله: ﴿بِوَكِيلٍ﴾، ولم يقل: (وما أنت بوكيلٍ عليهم) للبدء بما دارَ حولَه المقصودُ على ما هو تَبَعٌ له، فلمّا كان الحكْمُ مَسوقًا أصالةً لنفي تصرّفِه ﷺ في شأنِ اهتدائهم أو عدَمِه، قدّم ضميرَهم؛ لأنّ عائدَ الحكْم مُتعلِّقٌ بهم[4]. وفي تقديم ما هو أثْقَلُ في الفاصِلة ختمٌ بما هو أخفُّ وألْيَقُ بموقِع الحرفِ والصّوت، فلو قال: (وما أنت بوكيلٍ عليهم) لكانَ قَلِقًا في الفاصلة، غيرَ قارٍّ فيها ولا مَكين.

تقديمُ ما حقُّه التّأخيرُ يكون لتخصيصِه أو قصْرِه

معنى الباء في قوله ﴿بِوَكِيلٍ﴾:

الباء في قوله: ﴿بِوَكِيلٍ﴾ مزيدةٌ للتّأكيد، وهي تفيدُ استغراقَ النّفيّ لِما في حيّزِه مِنْ حُكْم، أي: وما أنت عليهم بوكيلٍ أدنَى وكالَة[5].

دلالةُ التّعبير بـ(وكيل) من حيث المادّةُ والبناءُ:

التّعبير بلفظ (وكيل) اختيرَ للدّلالة على معنى النّيابة في الموكولِ

الوكيلُ في مقام المَنوب عنه في التّصرّف والضّمان

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 22.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 517.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 22.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 517.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/ 3647.

إليه، ومعنى الاعتماديّة في الموكولِ عنه، وجاءت على صيغة (فعيل) لإفادة المبالغةِ في معنى الوصف، و(فعيل) - هنا - يصحُّ إجراؤها على معنى (فاعِل)، أي: قائِمٌ بالوكالة، أو(مفعول) أي: موكولٌ إليه الأمرُ، ومجيئُها على (فعيل) دون (فاعل) أو (مفعول) للدّلالة على ثبوتِ الصّفةِ لصاحبِها فكأنّها سَجيّةٌ له، واتّصافه بها بالفعلِ حالًا واستقبالًا، أي: الوصف قائمٌ بصاحبه، لا أنّه سيتَّصِفُ به مستقبلًا مع إمكان عدمِ اتّصافه به في الحال، وفي مجيء اللّفظ على هذا الوزن إيماءٌ إلى أنّ وصف الوكالة عنهم منفيٌّ عنِ الرّسول ﷺ من جميع الوجوه، فلا هو وكيلٌ عنهم لا في الحال ولا في الاستقبال ولا على جهةِ الدّوام ولا على جهة الاستمرار[1].

سرُّ التّعبير بـ(الوكيل) دون (الوصيّ):

نفيُ الأخصّ لا يستلزم نفيَ الأعمّ

الوصيُّ أخصُّ منَ الوكيل، ونفيُ الأخصّ لا يستلزم نفيَ الأعمّ؛ لأنّه إذا أُطلقَ في الوصيّة عمّت في كلّ شيء، وإذا أُطلقَ في الوكالة لم تعمَّ، والوصيةُ من فعل غيرِ المنوب؛ لأنّها من فعل الأب، والوكالةُ شيءٌ من فعل المنوب عنه لا من فعل الشّخص نفسِه فليس هذا تأكيدًا وإنّما هو تأسيس[2].

(1) السامرائي، معاني الأبنية، ص: 55.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/ 181.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 50 ، 822 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-81-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 50 : المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-81-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1291842 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»